

خريجو الترجمة يطالبون بإنصافهم

## غريب له «الوطن»: تصريحات مسؤولين في

## التعليم العالي أسأت لسمعة التعليم المفتوح

اللاذقية - عبيد سمير محمود

يطالب عدد كبير من خريجي قسم الترجمة في نظام التعليم المفتوح بـ«إنصافهم» في مسابقات التوظيف الوزارية أسوة بخريجي التعليم العام، معتبرين أن تغييبهم عن المسابقات «ظلم» كبير بحقهم ويجعل مستقبلهم العملي أمام مصير مجهول.

وبين عدد من حملة شهادة الترجمة له «الوطن»، أن جميع المسابقات التي تعلن عنها وزارتا التربية والتعليم العالي، تستثنى من التقدم لأي منها، كما قالت مريم، مشيرة إلى أنها تخرجت منذ سنوات في قسم الترجمة ولم تتمكن من التقدم لأي مسابقة لأن «شهادتها غير مطلوبة» في شروط المسابقات بحجة أنها «شهادة ثقافية».

ولفت خريجة أخرى إلى أنه رغم عدم وجود قرار رسمي برفض شهادات الترجمة إلا أنها لم ترد في أي إعلان من وزارتي التربية والتعليم العالي في مسابقات التوظيف، متسائلة «هل تعبنا ودفعنا مبالغ لتتعلم بهدف الثقافة أم بهدف الحصول على فرصة عمل تكون عوناً لنا في ظل الظروف المعيشية الصعبة التي نمر بها؟»، وأضافت: «كان يجب عليهم عند إحداث التعليم المفتوح أن يقولوا بأن هدفه التثقيف وإلا لما كنا سجلنا به ودفعنا نقودنا بل كنا نتفقنا في منازلنا عبر الإنترنت من دون الحاجة للسفر وصراف المال بهدف نيل شهادة اعتقدنا أنها ستكون المستقبل بالنسبة لنا»، على حد قولها.

وبالعودة إلى نائب رئيس جامعة تشرين لشؤون التعليم المفتوح صديق غريب، أكد له «الوطن»، أن القرارات والمراسيم الخاصة بالتعليم المفتوح معمول بها منذ إحداثه ولم تتغير، منوهاً بتعديل شروط القبول فقط في نظام التعليم المفتوح العام الماضي وفق قواعد محددة.

وأشار غريب إلى أن تصريحات بعض المسؤولين في وزارة التعليم العالي يقولهم إن «نظام التعليم المفتوح تعليمي تثقيفي وشهادته لا يعمل بها»، أسأت لسمعة الخريجين، ما جعل البعض يشكك بمصادقية شهادات تعطيها الوزارة.

وأكد نائب رئيس جامعة تشرين لشؤون التعليم المفتوح، على المساواة بين خريجي التعليم المفتوح وخريجي التعليم العام، وفقاً لأحكام القرار الناظم للتعليم المفتوح في سورية رقم ٩٢ لعام ٢٠٠٧، بأن حامل درجة الإجازة الممنوحة في كل برنامج تخصصي من نظام التعليم المفتوح يتمتع بالحقوق والامتيازات في تولى الوظائف العامة وممارسة المهنة المتعلقة بالاختصاص.



## وزير السياحة؛ القنيطرة بنك سياحي وقصرنا بترويج الاستثمار السياحي

## حيث لا يريد القطاع الخاص التدخل فإن الوزارة ستدخل وستعامل القنيطرة كمناطق نمو



القنيطرة - خالد خالد

اعترف وزير السياحة محمد رضوان مارتيني بتقصير الوزارة سابقاً بالترويج والاستثمار السياحي بمحافظة القنيطرة والتي تمتلك مزايا ومواصفات كثيرة من أوابد تاريخية ومساحات مائية وبيئة خالية من التلوث ومواقع دينية، مؤكداً أن أبناء المحافظة يستحقون كل ما يمكنهم من توفير مقومات الصعود.

وأشار وزير السياحة خلال لقائه المعنيين في محافظة القنيطرة وعدداً من المستثمرين إلى أهمية الاستثمار السياحي وأن الوزارة على قناعة تامة بأن الاستثمار السياحي من مقومات الاقتصاد، مشيراً إلى تهيئة بعض المواقع بالقنيطرة لعرضها وطرحها في مؤتمر الاستثمار الذي ستعقده الوزارة قريباً وأن جميع المعنيين بالسياحة جاهزون لتقديم العون للمحافظة في إعداد الدراسات أو المساعدة في عرض رؤية ومواقع المحافظة ضمن المؤتمر.

وفي رده على تساؤل أحد المستثمرين حول الإعفاءات التي تقدمها الوزارة بين مارتيني وجود إعفاء لمدة ٧ سنوات لمنشآت المبيت والإطعام ٥٠ بالمئة، وأن محافظة القنيطرة ستعامل معاملة المناطق التنموية ليصل الإعفاء الضريبي إلى عشر سنوات، مخاطباً المستثمرين أن الإعفاء الضريبي ليس المحفز الأول للاستثمار السياحي وقال: حيث لا يريد القطاع الخاص التدخل والاستثمار فإن وزارة السياحة ستدخل؟

وطالب وزير السياحة بعقد جلسة حوارية بين المستثمرين والشركاء السوريين للسياحة لمحاولة إيجاد حلول وتنفيذ مشروع استثماري بالقنيطرة.

## ١٧٨٠ مرضاً مشتركاً بين الإنسان والحيوان!

## قطعان الجردان في معظم شوارع طرطوس

طرطوس - محمد حسين

عباس وعدد من مديري الجهات العامة المعنية.

طالب الأطباء البيطريون بطرطوس بإحداث كلية للطب البيطري في جامعة طرطوس والعمل على تفعيل اللجان الصحية في الدوائر المحلية والسعي لدى الحكومة لإحداث شواغل للبيطريين ومسؤوليهم مع المهندسين الزراعيين من حيث طبيعة العمل ومع الأطباء البشريين والمهندسين عند منح القروض وكذلك ضرورة اشتراط الإشراف الصحي البيطري على المداخن والمباني بغض النظر عن الإشراف الهندسي وتفعيل اللجان الصحية لمراقبة محلات الفروج واللحوم وجميع محلات بيع وصناعة المنتجات الحيوانية ومنح اللجان المشرفة صلاحية الضابطة العبدية.

كما نالت قضية الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان نصيبها من النقاش بعد ازدياد قطعان الجردان في معظم شوارع المدينة حتى على الكورنيش البحري بالقرب من المطاعم والمقاهي، ومشكلة عدم وجود لفاح الكلب لدى مديريات الصحة التي لا تزال تعامل في التعاقد مع الأطباء البيطريين وكان الوزارة تعاقبهم لأنهم يرفعون أصواتهم للمطالبة بلفاح الكلب فهل يعقل أن اللجان الصحية يمكن أن تعمل بغياب البيطري الاختصاصي، ونالت مشكلة الإساءة الدرامية لأطباء البيطريين نصيبها من الأذى والرد وطلب البعض برفع دعاوى قضائية على المسيئين.

كل ما تقدم وغيره طرح خلال مؤتمر السنوي بحضور نقيب الأطباء البيطريين في سورية سمير إسماعيل ومحافظ طرطوس صفوان أبو سعدى ورئيس فرع النقابة بطرطوس عباس

لتشجيع السياحة والاستثمار وحل مشاكل المستثمرين وتقديم إعفاءات ضريبية للمنشآت السياحية لمدة محددة (دعم حكومي) وضرورة الترويج الإعلاني للسياحة بالقنيطرة وتأمين وسائل نقل وإحداث هيئة لتنشيط السياحة والاستماع إلى هموم المستثمرين وتوجيه المكاتب السياحية للترويج للقنيطرة بإقامة رحلات دورية وإبراز السياحة الشعبية والدينية. وأخيراً طالب رئيس مجلس المحافظة شحادة المرعي وزارة السياحة بالجرأة في طرح أول مشروع سياحي لها بالقنيطرة.

وكان وزير السياحة والوقد المرافق قد قام بجولة على عدد من المواقع السياحية بالمحافظة ومنها المسطحات المائية وبريقة وبترعج وخان أرنية الأثري ومقام سعد الدين الجبوي وغيرها، وأعدا زيارة ثانية للمحافظة خلال الشهر القادم للاطلاع على باقي المواقع السياحية.

تم تشكيل فريق استشاري لدفع عملية الاستثمار بالمحافظة، منوهاً بوجود عقبات ولكن بالإصرار والمتابعة يتم تذليل كل المعوقات لأن المطلوب المباشرة بدوران عجلة السياحة والاستثمار السياحي بالقنيطرة.

وبين سامر الحوري (مستثمر) أن السياحة مهمة بالقنيطرة والمحافظة غير موضوعة على خريطة الاستثمار بوزارة السياحة، علماً أن طبيعة المحافظة (صفر تلوث) تسمح بإمكانية إقامة مصحات استشفائية إضافة إلى المسطحات المائية غير المستغلة، مطالباً بتشجيع السياحة الشعبية والداخلية واعتبار القنيطرة مقصداً سياحياً هاماً لقرابها من العاصمة والتشجيع على إقامة الفنادق والتي تفقر لها المحافظة.

من جانبه عضو غرفة التجارة والصناعة محمد خير درويش أوضح أن القنيطرة عبارة عن بنك سياحي وعلى الوزارة وضع رؤية واضحة

ولفت معاون وزير السياحة بسام باريسك إلى التجارب السابقة لإقامة مشاريع سياحية بالقنيطرة ولكن لم يكتب لها النجاح بسبب عدم تقدم أي مستثمر أو أي رجال الأعمال، مؤكداً أن جولة الوزير اليوم على القنيطرة دليل واضح على رغبة وزارة السياحة بالترويج لها والاستثمار فيها، مبيناً أن العمل الفوري للترويج للمحافظة ولأهم المواقع السياحية بحيث يكون العمل منجزاً خلال شهرين من تاريخه حيث سيتم تصوير جميع المواقع ونشر برشورات للدعاية والإعلان.

من جانبه أوضح مدير الشركة السورية للسياحة فايز منصور ورغبة وزير السياحة بتنفيذ مشاريع سياحية صغيرة ولتحفيز بقية المستثمرين على بدوره محافظ القنيطرة همام ديبات أكد أن السياحة ليست ترفاً وإنما نهج اقتصادي ولذلك

## صناعي حمص يُحصّل مليار ليرة من الديون المتعثرة

## دردر له «الوطن»: تم تحصيل الديون الأكثر صعوبة والقسم الأكبر منها عبر بيع عقارات وحجوزات بالمزاد العلني

حمص - نبال إبراهيم

كشفت مدير فرع المصرف الصناعي في حمص منذر دردر له «الوطن» أن فرع المصرف الصناعي بحمص احتل بتحصيلاته المرتبة الأولى مقارنة بتحصيلا باقي فروع المصرف على مستوى القطر، مبيناً أن قيمة تحصيلات المصرف تجاوزت خلال عام ٢٠١٨ مبلغ ٦٩٨ مليون ليرة سورية.

وبين دردر أن أرباح المصرف بلغت نحو ٣٧٠ مليون ليرة سورية باحتمال نتيجة الفرق بين رقمي الإيرادات المتنوعة مع المؤونات المحررة لصالح الفرع والتي بلغت نحو ٥٧٠ مليون ليرة سورية والنفقات المتنوعة وصلت إلى ٢٠٠ مليون ليرة سورية، لافتاً إلى أن قيمة الودائع المصرفية في الفرع بلغت في نهاية العام الماضي ٨٠٥ مليارات ليرة سورية وحققت زيادة بنسبة ٦١ بالمئة مقارنة بقيمة الودائع في نهاية عام ٢٠١٧ والتي بلغت نحو ٥٠٣ مليارات ليرة سورية.

وأوضح أن قيمة ديون المصرف المتعثرة مع فوائد التأخير في بداية عام ٢٠١٨ بلغت نحو ١٨ مليار ليرة سورية، وفي نهاية العام انخفضت قيمة هذه



وباقى الفروع بلغت أكثر من ٩ مليارات ليرة سورية، وأن رصيد المصرف لدى المركزي وحده تجاوز أربعة مليارات ليرة سورية والرصيد لدى الإدارة العامة والفروع بلغ ٤٩٠٠ مليون ليرة لتتجاوز السيولة بذلك ٩٠١٠ مليون ليرة سورية، مشيراً إلى أن قيمة التوظيفات المصرفية تجاوزت ١٣ مليار ليرة سورية وذلك من دون احتساب الفوائد.

وبين أن المصرف يدخل هذا العام من الباب الواسع لعمليات الإقراض وتمويل المشاريع والصناعات ومنح قروض تنموية ضمن معايير الدخل والضمانة، وهو حالياً يصدد تنفيذ سلة توظيفات موسعة وجديدة وتشمل جميع الفئات الصناعية والحرفية والزراعية والخدمية وشركات أفراد وكل نشاط له جدوى اقتصادية، ومن المقرر أن يدخل المصرف بالتمويل بنسب ترتبط بالدخل والضمانات، لافتاً إلى أنه يتم تحديد قيم هذه القروض ضمن معايير الدخل والضمانات المقبولة والمقدمة في المصرف وبالنسبة للمنشآت الصناعية والحرفية يتم التمويل بنسبة ٥٠ بالمئة فقط أما باقي المشاريع تمنح القروض من دون سقف محدد.

يعمل المصرف على تحصيل كامل كتلة الديون المتعثرة لتصبح حالة التنفيذ ١٠٠ بالمئة في نهاية عام ٢٠١٩ الجاري، مشيراً إلى انخفاض أعداد الملفات التنفيذية إلى ٢٠٠ ملف مع وجود أسماء مكررة بعد أن كانت بالآلاف منذ أعوام. وأكد دردر أن كتلة رصيد المصرف الصناعي لدى المصرف المركزي السوري

إيجابية لدى المصرف لتسوية أوضاعهم بحسب القوانين والمراسيم الصادرة. وأشار إلى أن باقي الديون المتعثرة المصرف يملك ضمانات على المديونين منها ٧٥ بالمئة حجوزات وضمانات عقارية والباقي ضمانات شخصية موثقة بحجوزات أليات ومركبات عامة وخاصة، مشيراً إلى أنه من المتوقع أن

مشأتين أخريين في المدينة الصناعية خلال هذا الشهر وهما في المراحل الأخيرة للبيع بالمزاد العلني لتحصيل كتل الديون من المديونين، مضيفاً: إن المصرف حصل بحسب ما يملكه من ديون سورية من بيع ٦ عقارات ضمن محافظة وهو حالياً يصدد بيع جميع العقارات التي لم يتم التوصل مع أصحابها الذين لم يبديوا أي خطوة

في حياصة وتم تحصيل مبلغ ٨٠٠ مليون ليرة سورية وحالياً المصرف يصدد طرح

إلى أن قيمة تحصيلات فرع المصرف من الديون المتعثرة تجاوزت المليار ليرة حتى تاريخه، مضيفاً: كان عدد القروض المتعثرة في المصرف نحو ١٠٠٠ قرض حالياً العدد لا يتجاوز ٢٠٠ قرض متعثر، وأن الديون المتعثرة الأكثر صعوبة تم تحصيلها أواخر العام الماضي ومطلع العام الحالي.

وأكد دردر أن فرع المصرف قام بتحصيل القسم الأكبر من مديونته من خلال طرح الحجوزات وضمانات القروض من العقارات والمنشآت بالمزاد العلني وفق الأنظمة والقوانين وذلك بعد استنفاد المصرف جميع سبل التواصل مع المتعاملين الذين لم يتقدموا بأي طلب تسوية من المصرف بحسب المراسيم والقوانين الصادرة بخصوص تسوية الديون.